والفلسطيني، خلقت ظروفاً موضوعية، تجعل من الشعبين شعباً واحداً. وفي ضوء ذلك يمكن التساؤل عما اذا كان من الممكن تجنب قرار فك الارتباط ؟

○ لم يكن ممكناً تجنب هذا القرار، طالما أن المطلوب هو انجاز نفس الاهداف التي صدر القرار لانجازها، أي التعبير عن الهوية والذات الوطنية الفلسطينية، وصولاً الى الدولة المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني. والسبب في ذلك هو ان اللعبة الاسرائيلية ـ الاميركية قائمة على وهم مفاده ان الاردن يمكن ان يكون بديلاً للفلسطينيين، أو حاملاً لتعبيرهم السياسي.

ومع ان الاردن أوضح موقفه في هذا الشأن، من خلال وثيقة المبادىء الستة التي سلمها الملك حسين لوزير الخارجية الاميركي، جورج شولتس، والتي نصّت على ان الاردن لن يمثل الفلسطينيين ولن يكون بديلاً عنهم، فان الموقف الاميركي، وكذلك الموقف الاسرائيلي، ظلا حيث هما، وما زالا يراهنان على الاردن كمحاور بديل عن الفلسطينيين.

• متى نشأت فكرة فصل الضفة الغربية عن الاردن لأول مرة ؟ وما هي الاسس النظرية لهذه الفكرة ؟

○ بالطبع، الفكرة ليست «بنت يومها» بل هي قديمة، وظروفها بدأت تتطور، وتنمو، مباشرة بعد القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤، التي أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. أما الاساس النظري لفكرة الفصل، فانه يتمثل في مشكلتين كانتا تواجهان صانع القرار السياسي الاردني:

المشكلة الاولى هي ان روح هذا العصر تعبر عن اشواق الشعوب الى تحقيق ذاتها الوطنية، والشعب الفلسطيني واحد من هذه الشعوب المحرومة من الهوية والذات الوطنية. وهو يلحّ عليها ويطالب بها. وقد تكرس ذلك بصورة واضحة، وقاطعة، منذ انطلاق الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وأدى الى اقتناع صانع القرار السياسي الاردني، بحق الشعب الفلسطيني في التعبير عن ذاته الوطنية وهويته المستقلة، وهو ما لم يكن تحقيقه ممكناً، الاّ بقرار فك الارتباط. فالوحدة بين شعب وشعب آخر، هي حق امتياز للشعب؛ وعندما يؤكد هذا الشعب أنه لا يريد الوحدة مع الشعب الآخر، فان أحداً لا يستطيع أن يفرض عليه الوحدة فرضاً. فالوحدة مثل الزواج، تحتاج لتوافق ارادتين؛ أما الانفصال، فهو كالطلاق الذي يكفي لتحقيقه ارادة طرف واحد.

أما المشكلة الثانية، فهي اننا، في الاردن، لم نكن نرى أي علاقة ما بين فك الارتباط وبين مساعدة الشعب الفلسطيني على انجاز اهدافه السياسية والوطنية. لكن تبين، لنا في مرحلة لاحقة، أن هناك توجهاً فلسطينياً، وعربياً، وربما دولياً، يقوم على فك الارتباط، سيكون عاملاً يساعد الفلسطينيين على تحقيق أهدافهم، من حيث أنه سيضع القوى الدولية، وخاصة اسرائيل والولايات المتحدة، أمام شعب له هويته المستقلة، ولا يمكن التفاوض لحل مشكلته الاّ بتوجيه الحوار اليه، وليس الى طرف آخر. لذلك، وقفنا مع الاجماع العربي والرغبة الفلسطينية، وكان قرار فك الارتباط. ونحن نعتقد ان هذا القرار لا يتناقض مع الوحدة العربية، ولا يضر بها. وهناك تفاهم بيننا وبين الجانب الفلسطيني على ان تحقيق الذات الوطنية الفلسطينية لا يتنافى مع الوحدة العربية، لأن هذه الوحدة، كهدف نهائي، يمكن ان تنجز انطلاقاً من قاعدة القطرية، كما هو حاصل في المجموعة الاوروبية، التي تقترب، الآن، من اعلان الوحدة السياسية الكاملة، مع أنها واجهت، عبر التاريخ، انقسامات وحروباً دامية لا مثيل لها.

• هناك من يقول ان ترتيباً سياسياً دولياً كبيراً وغامضاً دفع بالامور الى ما وصلت اليه، اي الى قرار فك الارتباط ، وان نتائج هذا الترتيب ستظهر بعد الانتخابات الاسرائيلية والاميركية القادمة، وانها ـ النتائج ـ ستكون لصالح السلام في منطقة الشرق الاوسط . ما رأيك بذلك ؟

○ هذا خطأ ناشىء عن نوع من العقليات التي تعتقد، دائماً، أن هناك «مؤامرة ما» وراء كل خطوة أو قرار. وفيما يتعلق بقرار فك الارتباط، فهو بالتأكيد ليس جزءاً من ترتيب دولي أو من مؤامرة غامضة؛ بل هو قرار واضح سبقته مقدمات طويلة واتصالات واسعة. ومع ذلك، فقد فوجئت به معظم أو كل الاطراف العربية والدولية. والى ما قبل الغاء خطة التنمية الاردنية في الاراضي المحتلة ـ التي سبقت اعلان فك الارتباط بيومين ـ لم يكن هناك من يعرف أو يتوقع صدور القرار. لكن كل الاطراف أدركت ما يحدث فور الغاء خطة التنمية، حيث وجه الملك رسائل الى قادة دول العالم، وخاصة الدول الخمس الكبرى، والمجموعة الاوروبية، واليابان، تتضمن عرضاً لما حدث، وتحث هذه الدول على ضرورة تقديم كل مساعدة